

الاستقلال الحقيقى للجامعات

من المواضح أن حكم محكمة النقض العليا بالغاء تواجد المحرس الجامعى من جامعة القاهرة قد أحدث ارتياحا عاما فى الأوساط الجامعية كلها لكنه القى على الجامعات مسئولية حماية منشأتها وحفظ الأمان بها من خلال ادارة يتبعها جهاز مدنى يكون تابعاً لرئيس الجامعة وذلك حرصاً على استقلال الجامعة كما ورد في مسودة الحكم . والذى أريد أن أقوله هنا هو أن الاستقلال الحقيقى للجامعات إنما ضعف ثم تلاشى عندما أنشئ (بقرار سياسى) المجلس الأعلى للجامعات سنة 1954 فوضع الجامعات المصرية تحت اشراف وزير التربية آنذاك السيد كمال الدين حسين ، ويومها لم يكن في مصر كلها سوى ثلث جامعات فقط هي : القاهرة والاسكندرية وعين شمس ، بالإضافة طبعاً إلى الجامعة الأمريكية التي لم يشملها القرار !

والمتوقع أن هذا القرار كان هو السبب المباشر في التأثير الحقيقى على الاستقلال الأكاديمى والمادارى للجامعات ، وهو الذي ما زال يؤثر حتى الآن في جعلها نسخاً مكررة من بعضها فاز الـ مع الأسف خصائص التمايز بينها بحيث إنها إذا ضعف : ضعفت كلها.

إننى اتحدث هنا من منطلق أكاديمى خالص وليس سياسيا . فكل جامعة ينبغى أن تستقل بنفسها تماماً فى وضع منهاجها وتطويرها بالأسلوب الذى يناسبها ، وكذلك فى التخطيط والمتابعة لسير العملية التعليمية والأنشطة التى يمارسها الطلبة وتدريبهم ، وكذلك فى وضع وتنفيذ خطة البحث الخاصة بها ، ثم - وهذا مهم أيضا - فى تعيين المعيدين وترقية أعضاء هيئة التدريس واختيار القيادات الجامعية ، والخالصة أن تترك لكل جامعة الحرية الأكاديمية الكاملة فى هذه الأمور حتى تتحمل مسؤوليتها وتتمكن من منافسة غيرها من الجامعات الأخرى : محلياً وعالمياً.

إن هذه الحرية الأكademie موجودة بل ومتوافرة بقوة في كل جامعات العالم المتقدمة : فجامعة هارفارد في أمريكا تتميز في منهاجها وأسلوب العمل بها عن جامعة برنسون ، وجامعة المسؤولون بفرنسا تختلف عن جامعة ليون أو لييل في نفس البلد ، وفي بريطانيا ليست جامعة أكسفورد أو كمبردج طبق الأصل من جامعة لندن ، وبهكذا الحال في كل الجامعات المتقدمة والتي تتناقض فيما بينها وتسجل اسمها باقتدار في قوائم التصنيف العالمي للجامعات والتي ما زلنا نغضب ونشكو من عدم وجودنا فيها ..

والسؤال الآن : هل يوجد فوق هذه الجامعات المتقدمة (مجلس أعلى) يفرض عليها إجراءات موحدة مثل الذي عندنا ؟ والإجابة بكل تأكيد : كلاماً يوجد !!